اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال
Anti-Money Laundering Permanent Committee

التقرير السنوي

للجنة الدائمة لمكافحـــــة غسل الأموال

لعام ٢٠١٩م

كلمة معالي محافظ

مؤسسة النقد العربي السعودي

رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال

يطيب لي بمناسبة اصدار التقرير السنوي للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠١٩م، أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على ما تجده اللجنة الدائمة والجهات المشاركة في عضويتها من دعم ومساندة كان لها الأثر البالغ والكبير في تحقيق كثير من المنجزات والمكتسبات وتجاوز التحديات التي واجهتها خلال المرحلة الماضية. إن ما تحقق من إنجازات ومكتسبات للمملكة في هذا المجال هو انعكاس لما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من حرص واهتمام في التزام كافة الجهات المعنية في تنفيذ المعايير والمتطلبات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. وانتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر والتقدير على التعاون المثمر والجهود التي بذلها أصحاب السمو والمعالي الوزراء والمسؤولين من الجهات المعنية في سبيل إنجاح أعمال اللجنة.

ويتضمن التقرير السنوي نظرة عامة عن إنشاء اللجنة الدائمة وأهدافها والمهام والأعمال والمسئوليات التي تتولاها، والهيكل التنظيمي لأمانة السر وآليات عملها والجهات المشاركة في عضوية اللجنة، وفرق العمل التي تعمل تحت مظلتها، وأهم الجهود والإجراءات والإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠١٩م.

وفي الختام أود أن أُشيد بكافة الجهود والأعمال التي يقوم بها الزملاء أعضاء اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وأمانة السر وفرق العمل في الجهات المعنية، متمنياً للجميع كل التوفيق والنجاح والمزيد من الإنجازات للوطن.

أحمد بن عبدالكريم الخليفي

محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال

المحتويات

مقدمة ٤

أولاً - نظرة عامة عن اللجنة: ٦

- نشأة اللجنة
- مهام اللجنة وأهدافها
- أعضاء اللجنة
- فرق عمل اللجنة
- الهيكل التنظيمي لأمانة سر اللجنة

ثانياً - عضوية المملكة في مجموعة العمل المالي (فاتف) ١٤

ثالثاً - الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف ١٦

رابعاً - التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال ١٧

خامساً - التعاون والتنسيق المحلي (اجتماعات اللجنة وفرق العمل) ١٨

سادساً - بناء القدرات والتدريب ١٩

سابعاً - المشاركات الإقليمية والدولية ٢٣

ثامناً - التعرف على المؤشرات والأساليب و الأنماط والاتجاهات في جرائم غسل الأموال ٢٤

تاسعاً - الحملة الإعلامية ٢٥

مقدمة

اتخذت المملكة العربية السعودية خلال العشرين عاماً الماضية العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بمكافحة جرائم غسل الأموال، وكانت من مقدمة الدول التي بادرت في اتخاذ الإجراءات الاحترازية بهدف حماية الاقتصاد الوطني ومحاربة جرائم غسل الأموال والأنشطة الإجرامية الأخرى المرتبطة بها، وبالتالي المساهمة في حماية النظام المالي المحلي والعالمي. وتستمد المملكة موقفها الراسخ تجاه مكافحة غسل الأموال من التزامها الكامل بما ورد في نصوص الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والأنظمة التي أصدرتها وفقاً للمعايير والمتطلبات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

ومن أبرز هذه المبادرات قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٥) وتاريخ ١٤٢٠/١/١٧هـ الموافق ١٩٩٩/٥/٣م القاضي بتطبيق التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة عمليات غسل الأموال وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة، وتشكيل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال التي أُسند إليها عدد من المهام والمسئوليات من أهمها وضع الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المذكورة ومتابعة تنفيذها، ودراسة جميع الموضوعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال على مستوى المملكة، والرفع بما يلزم إلى المقام السامي بخصوص ما تواجهه الجهات المعنية من معوقات وصعوبات حيال تنفيذ الخطوات والإجراءات المتعلقة بالتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال، وما لديها من اقتراحات ومرئيات لتذليلها.

وتعد المملكة عضواً مؤسساً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) منذ عام ٢٠٠٤م، كما أصبحت المملكة عضواً في مجموعة العمل المالي (فاتف) في عام ٢٠١٩م، لتصبح بذلك الدولة العربية الأولى والوحيدة التي تحصل على العضوية في هذه المجموعة، مما يؤكد الاعتراف الدولي بمكانة المملكة والتقدير للجهود والإجراءات والتدابير التي قامت بها في سبيل تعزيز إجراءاتها الداخلية المرتبطة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، ودعمها المستمر لمنظمات المجتمع الدولي والإقليمي المعنية في هذا الشأن.

وفي ظل تسارع وتيرة التطورات في كافة القطاعات بالمملكة العربية السعودية، وحرصًا من اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال على مواكبة هذا التطور، فقد سعت خلال عام ٢٠١٩م إلى رفع مستوى التنسيق والتواصل مع أعضاء اللجنة الدائمة وتعزيز كفاءة عمليات وأنشطة مكافحة غسل الأموال من قبل الجهات المعنية من خلال السعي الدائم

نحو توفير وتطبيق أفضل الحلول والممارسات الدولية، بما يتفق مع الأنظمة واللوائح والتعليمات المحلية ومعايير مجموعة العمل المالي (فاتف) لضمان تحقيق الأمن والحماية لأصحاب الحقوق وبما يضمن استقرار القطاع المصرفي والمالي.

وعليه فقد شهد عام ٢٠١٩م العديد من التحديثات على آليات العمل لدى الجهات، وإصدار قواعد وتعليمات وأدلة استرشاديه، بالإضافة إلى توفير التدريب النوعي لجميع الجهات، بما فيه التدريب على رأس العمل ضمن إطار الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية بالتعاون مع اللجان الدائمة الأخرى لتنفيذ تلك الأهداف التي وافق عليها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٤٠/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٨/٩/٢٦م مما عزز فعالية تطبيق الأدوات التشريعية ورفع مستوى الالتزام الفني بالمعايير الدولية.

وبتوجيهات ودعم محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، ومن منطلق حرص أمانة سر اللجنة الدائمة على أداء مهامها المناطة بها، بذلت خلال العام جهودها وسخرت إمكانياتها في سبيل دعم أعمال اللجنة الدائمة وتحقيق أهدافها وخدمة الصالح العام، وإنجاز الأعمال على مستوى عالٍ من الجودة.

وختاماً، إن هذه الإنجازات التي سيتم إيضاحها في هذا التقرير السنوي ما كانت لتتحقق لولا توفيق اللّه ثم تضافر جهود أعضاء اللجنة الدائمة ومنسوبي أمانة السر والذي كان له بالغ الأثر في تحقيق العديد من الأهداف.

أولاً - نظرة عامة عن اللجنة

نشأة اللجنة

تشكلت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٤٢٠/١/١٧هـ الموافق ١٩٩٩/٥/٣م، القاضي بتطبيق التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة عمليات غسل الأموال وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة ولتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المذكورة ومتابعتها. تلا ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٨) وتاريخ ١٤٢٢/١١/١٤هـ الموافق ٢٠٠٢/١/٢٨م القاضي بتكليف اللجنة بدراسة جميع الموضوعات المتعلقة بغسل الأموال في المملكة ومتابعتها، والرفع عما يلزم إلى المقام السامي بخصوص ما تواجهه الجهات المعنية من معوقات وصعوبات حيال تنفيذ الخطوات والإجراءات المتعلقة بالتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال، وما لديها من اقتراحات ومرئيات لتذليلها.

وتسعى اللجنة منذ تشكيلها نحو تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي وتحديد النشاطات ذات العلاقة وتحديثها وتطويرها لمواكبة المعايير الدولية ومستوى ونوعية المخاطر، ومنها إدخال تعديلات جوهرية على نظام مكافحة غسل الأموال لجعل الإطار القانوني متماشياً مع توصيات مجموعة العمل المالي المحدّثة، وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) تاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ الموافق ٢٠١٧/١٠/٢٦م، القاضي بإصدار نظام مكافحة غسل الأموال الذي يغطي العديد من المتطلبات والمستجدات الدولية، وأيضاً إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بتاريخ ١٤٣٩/٢/١٩هـ الموافق ٢٠١٧/١١/٩م.

ويقع مقر اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المركز الرئيسي لمؤسسة النقد العربي السعودي في الرياض، ويرأسها محافظ المؤسسة، وتعقد اللجنة اجتماعاً دورياً كل شهر، وإذا دعت الحاجة لعقد اجتماع استثنائي يتم ذلك بناءً على دعوة من رئيس اللجنة أو نائبه.

مهام اللجنة

- دراسة جميع الموضوعات المتعلقة بعمليات غسل الأموال في المملكة ومتابعتها، والرفع عما يلزم إلى المقام السامي بخصوص ما يواجه الجهات المعنية من معوقات وصعوبات حيال تنفيذ الخطوات والإجراءات المتعلقة بالتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وما لديها من اقتراحات ومرئيات لتذليلها.
- إعداد التقييم الوطني للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال والإشراف على تنفيذه، وتحديث التقييم بشكل دوري.
- تنسيق السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتطويرها بناءً على المخاطر المحددة، ومراجعة تلك السياسات وتحديثها بشكلٍ دوري.
- جمع الإحصاءات من الجهات المختصة من أجل قياس فعالية الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال.
- تعزيز الوعي حيال مخاطر غسل الأموال والتدابير والإجراءات الكفيلة بالحماية من ممارسة تلك الأنشطة غير المشروعة والحد من مخاطرها.
- متابعة المستجدات الإقليمية والدولية حول مكافحة غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها، ودراسة مدى الاستفادة من تطبيقها داخل المملكة، وإحاطة الجهات المختصة بها.
- المشاركة وتمثيل المملكة في مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) والفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والدولية والندوات الداخلية والخارجية المتعلقة بعمل اللجنة الدائمة، وإبراز جهود المملكة في هذا الشأن.
- طلب المساعدة الفنية المتعلقة بأعمال اللجنة عند الحاجة.
- تحديد الدول التي تعاني من أوجه القصور الاستراتيجية في إطار مكافحة غسل الأموال لديها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلام الجهات المبلّغة.
- تحديد أنواع التدابير المضادة التي يجب اتخاذها من قبل الجهة المبلّغة ونطاق هذه التدابير بموجب نظام مكافحة غسل الأموال.
- تشكيل لجان فرعية أو فرق عمل أو تكليف عضو أو أكثر للقيام بأي عمل من أعمال اللجنة.
- مراجعة مدى فاعلية التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- الاعداد لتقييم المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تنسيق واستضافة الأنشطة والبرامج التدريبية المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال.
- التنسيق مع اللجان الوطنية ذات العلاقة بخصوص الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- التنسيق مع الجهات والهيئات الرقابية التي لا يوجد لها تمثيل في اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال حيال موضوعات مكافحة غسل الأموال.

أهداف اللجنة

- تطوير المنظومة التشريعية لمكافحة غسل الأموال في المملكة لتتوافق مع المتطلبات والمعايير الدولية، ومتابعتها للتأكد من فعاليتها.
- الإعداد الفني لعمليات التقييم المتبادل التي تخضع لها المملكة من قبل مجموعة العمل المالي، ومتابعتها اللاحقة وتوفير متطلباتها، وتهيئة الجهات المعنية.
- إعداد التقييم الوطني للمخاطر، وتحديد الجرائم ذات المخاطر العالية والمخاطر الأخرى والاتجاهات والأساليب الناشئة لمساعدة الجهات على تحديد وتوجيه الموارد في الاتجاه الملائم للحد من هذه المخاطر.
- ضمان استمرار التنسيق المحلي بين الجهات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال، واللجان الوطنية ذات العلاقة.
- تمثيل المملكة في الاجتماعات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وإبراز إجراءات وجهود المملكة في هذا المجال على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

أعضاء اللجنة

١. **وزارة الداخلية. ويمثلها:**

١/١ الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بديوان وزارة الداخلية

٢/١ الأمن العام

٣/١ الشئون القانونية

٤/١ المديرية العامة لمكافحة المخدرات

٢. **وزارة الخارجية**

٣. **وزارة العدل**

٤. **وزارة التجارة**

٥. **وزارة المالية**

٦. **وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية**

٧. **وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد**

٨. **رئاسة أمن الدولة، ويمثلها:**

١/٨ الإدارة العامة للتحريات المالية

٢/٨ المباحث العامة

٩. **النيابة العامة**

١٠. **رئاسة الاستخبارات العامة**

١١. **الهيئة العامة للجمارك**

١٢. **هيئة السوق المالية**

١٣. **مؤسسة النقد العربي السعودي**

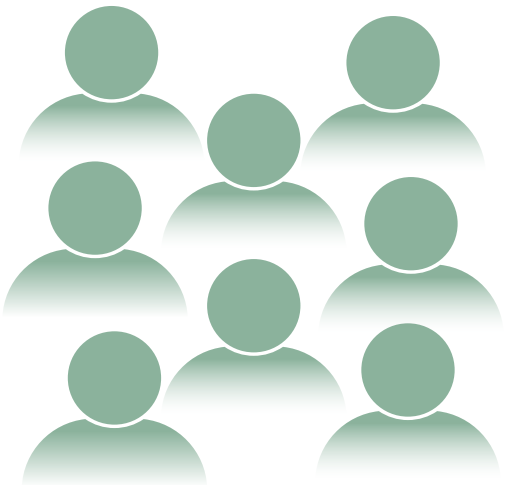

فرق عمل اللجنة

تم تشكيل فرق العمل بناءً على توصيات اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في اجتماعها رقم (٨-١٤٣٥) المنعقد في تاريخ ١٤٣٥/٨/٥هـ، ووفقاً لما ورد في المادة الثانية الفقرة رقم (٨) من اللائحة الداخلية للجنة الدائمة، وهي على النحو الآتي:

١. مهام فريق التقييم

- تصميم برنامج عمل للاستعداد لعمليات تقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد البرامج اللازمة لذلك.
- متابعة التطورات ودراسة أي موضوعات تصدر من مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) حول موضوع التقييم.
- استيفاء استبيان التقييم والتحقق من صحة المعلومات الواردة من الجهات ذات العلاقة وفق ما ورد بالتوصيات الأربعين ومنهجية التقييم والمتطلبات الدولية.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن إعداد مراحل عملية التقييم.
- مناقشة مواعيد الزيارات الميدانية وإبداء الرأي حيالها، وإعداد جداولها.
- تلقي ومراجعة إجابات وردود الجهات والإحصاءات المرتبطة بعمليات التقييم الواردة من كافة الجهات.

٢. مهام فريق الإحصاءات

- متابعة التغذية العكسية بين الجهات والتحقق من تطابق الإحصاءات الرقمية بين الجهات.
- القيام بتزويد اللجنة وفرق العمل الأخرى بتقرير دوري مفصل عن الإحصاءات الواردة من الجهات.
- إحاطة اللجنة الدائمة عن الجهات التي لديها قصور في عملية توفير الإحصاءات.

- جمع وتلقي وتحليل الإحصاءات الواردة من الجهات، وإنشاء قاعدة بيانات تحدث بشكل مستمر.
- متابعة الإحصاءات الواردة من الجهات بشكل دوري.

٣. مهام فريق التطبيقات والتدريب والدراسات

- دراسة وتحديد احتياجات الجهات من التدريب اللازم لتعزيز خبراتها ورفع مستوى الوعي لديها لتحسين وتطوير انظمتها وإجراءات المكافحة المطبقة لديها.
- اقتراح برامج تدريبية وورش عمل لرفع مستوى العاملين لدى الجهات المعنية.
- دراسة المواضيع التي ترد اللجنة الدائمة من الجهات الراغبة بتنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات والفعاليات.
- دراسة الدعوات التي ترد من المنظمات الدولية والإقليمية بشأن طلب مشاركة مرشحين لحضور الفعاليات والندوات والمؤتمرات وورش العمل، واقتراح الجهات المعنية بالمشاركة.
- الاطلاع على المواد التدريبية والمستجدات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وارسالها للجهات الراغبة في الاستفادة منها.
- متابعة أحدث التطورات في مجال التطبيقات التي ترد من مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) لدراستها والاستفادة منها، وتزويد الجهات المعنية بالتطبيقات بنسخ منها لتحسين إجراءاتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- استكمال البيانات للحالات التطبيقية التي ترد من مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، والمقترحات المتعلقة بشأنها.

٤. مهام فريق المخاطر

- وضع تدابير وقائية للجهات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والجهات غير الهادفة للربح.
- متابعة التطورات والمستجدات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل كل من الإرهاب وانتشار التسلح وايجاد الحلول المناسبة لخفض المخاطر.
- وضع آلية لإلزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها وايجاد تدابير وإجراءات لخفضها.
- القيام بوضع سياسات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أخذاً في الاعتبار المخاطر التي تم تحديدها من قبل الجهات ذات الاختصاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الهيكل التنظيمي لأمانة سر اللجنة ودورها

بهدف المساهمة في إنجاز أعمال اللجنة وتيسيرها، أُنشئت أمانة سر اللجنة واعتمد أول هيكل تنظيمي لها بتاريخ ١٤٣٨/٢/٢٤هـ الموافق ٢٠١٦/١١/٢٤م من قبل المحافظ رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، وذلك على النحو الآتي:

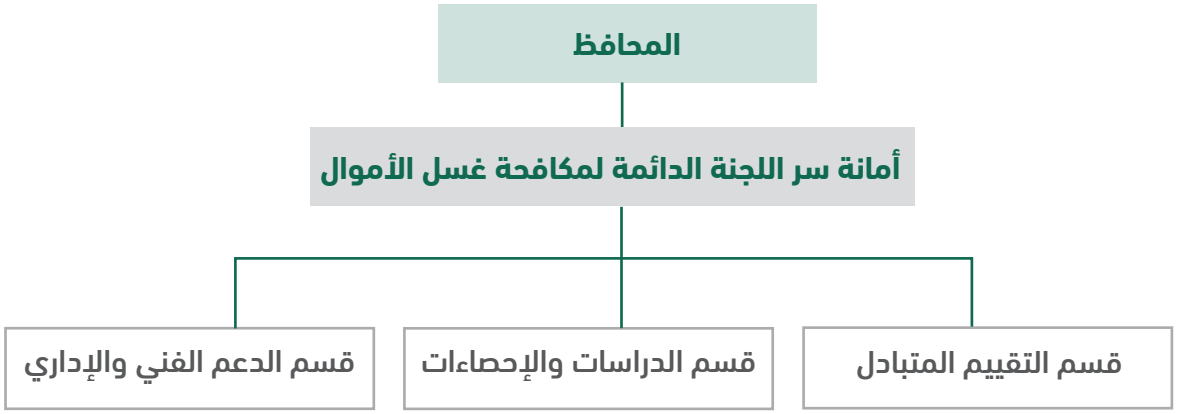

وبهدف تعزيز دور أمانة سر اللجنة، صدرت موافقة المحافظ رئيس اللجنة الدائمة بتاريخ ١٤٤١/٦/٢هـ الموافق ٢٠٢٠/١/٢٧م على تطوير الهيكل التنظيمي لأمانة سر اللجنة الدائمة بما يخدم رفع كفاءة والمهام والمسئوليات التي تقوم بها الأمانة، ويساهم في تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة ويعزز ويدعم الدور المحوري لعمل الأمانة، وبما يخدم مصالح المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال، ويحافظ على المكتسبات والإنجازات التي حققتها المملكة خلال الفترة الماضية، وأصبح الهيكل التنظيمي لها على النحو الآتي:

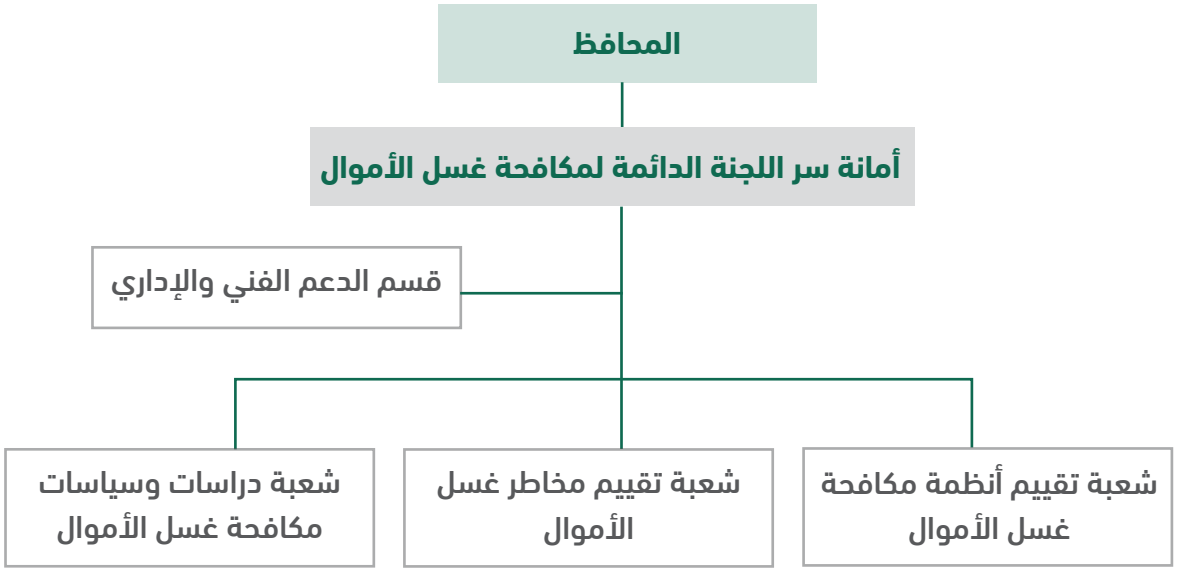

مهام شعبة تقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال

التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشأن عمليات التقييم وجداولها الزمنية، وتولي إعداد وتهيئة الجهات ذات العلاقة لعمليات التقييم ومتابعتها اللاحقة بوقت كاف، علاوة على إعداد الإجابات (باللغة العربية أو الإنجليزية) بناء على الاستبيانات ومنهجيات التقييم، والردود على الاستفسارات ضمن مراحل عمليات التقييم والمتابعة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

مهام شعبة تقييم مخاطر غسل الأموال

تحديد وتطوير منهجية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال، ودراسة وفهم التقارير المعدة، وتحديد نوع وحجم التهديدات التي تتعرض لها المملكة، بالإضافة إلى تحديد نقاط الضعف وتقييم درجة المخاطر والتبعات بشكل دوري، وذلك بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله فيما يخص منهجية وعملية التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب.

مهام شعبة دراسات وسياسات مكافحة غسل الأموال

القيام بالدراسات والبحوث، والتعرف على الأنماط والأساليب والاتجاهات في جرائم غسل الأموال، والمراجعة المستمرة للأنظمة واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال، والمشاركة في إبداء وجهات النظر حيال قواعد وإرشادات مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى رفع الوعي ووضع الخطط التدريبية للجهات المشاركة في اللجنة، وإعداد قاعدة بيانات بالدورات التدريبية المقدمة من اللجنة، والمشاركين فيها، ومتابعة المستجدات الإقليمية والدولية حول مكافحة غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها للاستفادة منها وإمكانية تطبيقها في المملكة.

مهام قسم الدعم الفني والإداري

التحضير لانعقاد جلسات اجتماعات اللجنة الدائمة وفرق العمل المنبثقة عن اللجنة وإعداد محاضر الاجتماعات، علاوة على تلبية ومعالجة طلبات الإدارات الداخلية التي ترد لأمانة سر اللجنة، وإعداد تقارير سنوية عن نشاطات اللجنة وأية تقارير إعلامية ذات صلة، وتنسيق وتنظيم استضافة الأنشطة والاجتماعات والبرامج التدريبية المتخصصة، بالإضافة إلى إدارة محتوى موقع اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال على شبكة الإنترنت، وإدارة الحملات الإعلامية، وترجمة الوثائق والمستندات المطلوبة، والقيام بكافة إجراءات الصادر والوارد والحفظ الإلكتروني والمادي لجميع الوثائق والمستندات.

ثانياً- عضوية المملكة في مجموعة العمل المالي (فاتف)

وافق الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (فاتف) الذي اختتم أعماله يوم الجمعة بتاريخ ١٤٤٠/١٠/١٧هـ الموافق ٢٠١٩/٦/٢١م في مدينة أورلاندو بالولايات المتحدة الأمريكية على انضمام المملكة للمجموعة. وكانت المجموعة قد وافقت على منح المملكة عضوية مراقب فيها في شهر يونية من عام ٢٠١٥م إيماناً من المجموعة بالدور الكبير الذي تقوم به المملكة في المنطقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

ويأتي انضمام المملكة إلى المجموعة بعد انتهائها من عملية التقييم المتبادل - وهي إحدى أهم المتطلبات للحصول على العضوية في المجموعة - التي أجرتها المجموعة خلال عامي (٢٠١٧-٢٠١٨ م) بالمشاركة مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، وتبين من خلال نتائج تلك العملية ارتفاع مستوى فعالية وكفاءة إجراءات المكافحة في المملكة في ظل الجهود الكبيرة والتدابير المتخذة في مجال المكافحة، الامرُ الذي مكّنها من الحصول على العضوية في المجموعة.

ويُعد حصول المملكة على عضوية مجموعة العمل المالي منسجماً مع جهودها وبرامجها المالية والاقتصادية تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وزيادة كفاءة القطاع المالي، وهي إحدى الأهداف المهمة لبرنامج تطوير القطاع المالي.

وبحصول المملكة على العضوية في مجموعة العمل المالي يصبح عدد الأعضاء الدائمين في المجموعة حالياً ٣٩ عضواً، يضمون أبرز الدول المؤثرة على مستوى العالم مثل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأغلب دول مجموعة العشرين، وتعد المملكة الدولة العربية الوحيدة بين الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي.

وسيعزز انضمام المملكة للمجموعة دورها في المحافل الدولية والإقليمية، ويساهم في إبراز جهودها بشكل أكبر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وإيجاد مزيد من التوازن الجغرافي للدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي باعتبارها دولةً لها ثقلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المملكة خبراتها وتجاربها مع الدول الأعضاء في المجموعة سيسهم في تطوير وإكمال المنظومة العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. ومن خلال عضويتها في المجموعة ستتمكن المملكة من

الحصول على فرصة المشاركة بشكل مباشر في صياغة قرارات وسياسات مجموعة العمل المالي.

كما أن انضمام المملكة إلى مجموعة العمل المالي سيسهم في تعزيز وتطوير قدرات وخبرات المختصين في المملكة، من خلال الاطلاع المباشر على تجارب وخبرات الدول المتقدمة، والمشاركة في المناقشات المطروحة خلال الاجتماعات العامة للمجموعة، والمشاركة في أعمال وأنشطة فرق العمل.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف

وافق مجلس الوزراء بموجب القرار رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٤٠/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٨/٩/٢٦م على الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف، التي تُعتبر بمثابة خارطة طريق تقوم الجهات المعنية من خلالها لتعزيز نظم المكافحة ورفع مستوى الالتزام بالمتطلبات الدولية، ومعالجة وتصحيح جوانب وأوجه القصور في هذا لمجال. ويجري العمل حالياً على تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية من خلال تنفيذ ست وثمانين مهمة موزعة على ثمانية أهداف استراتيجية، يُشرف على تنفيذها سبع عشرة جهة حكومية وأربع لجان وطنية معنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. ومن المقرر الانتهاء من تحقيق هذه الأهداف بنهاية عام ١٤٤١هـ ويُعد صدور وتحقيق هذه الأهداف إضافة كبيرة إلى الجهود والإجراءات التي تقوم بها المملكة للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتؤكد التزام المملكة التام بتطبيق كافة المعايير والمتطلبات الدولية الصادرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

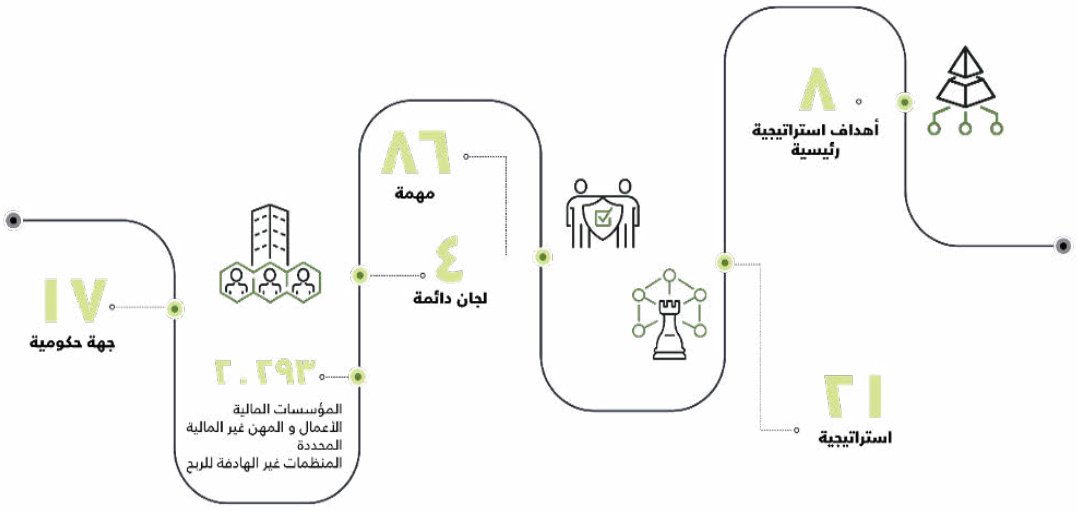

رابعاً: التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال

قامت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بإجراء تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال، حيث تم إجراء هذا التقييم في إطار الاستعداد لعملية التقييم المتبادل الذي خضعت له المملكة من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. والهدف الرئيس من إجراء هذا التقييم ضمان ملاءمة تدابير مكافحة غسل الأموال مع مستوى المخاطر التي تم تحديدها، ومساعدة صانعي القرار في الجهات المكلفة بمكافحة غسل الأموال لتخصيص الموارد المتاحة لها والاستفادة منها بشكل فعال.

وبشكل خاص، يهدف مشروع التقييم الوطني للمخاطر إلى تحسين نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة من خلال:

١. تقييم مخاطر غسل الأموال التي تواجه المملكة.

٢. تقييم فعالية الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لتقليل المخاطر.

٣. تحديد الأولويات لتقليل المخاطر.

٤. اتخاذ قرارات مبررة للحد من تدابير مكافحة غسل الأموال الخاصة بالمنتجات والقطاعات منخفضة المخاطر، إن وجدت.

خامساً: التعاون والتنسيق المحلي (اجتماعات اللجنة وفرق العمل)

تعقد اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال منذُ إنشائها اجتماعاتٍ بشكل دوري ومستمر واستثنائي إذا دعت الحاجة. وهناك تنسيق مستمر وعمل تكاملي بين اللجنة وأعضائها في عملية الإعداد والتنسيق للأعمال والمهام الخاصة باللجنة. كما عقدت اللجنة العديد من الدورات التدريبية بالتنسيق مع عدد من الجهات والمنظمات الدولية ضمن المساعدة الفنية المقدمة للجهات، وورش العمل التي تقدمها أمانة سر اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال للقطاعين العام والخاص. وقد عملت فرق العمل المنبثقة عن اللجنة الدائمة خلال الفترة الماضية بشكل مكثف ومستمر ومتزامن للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها. وتقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق والتعاون المستمر مع اللجان الوطنية ذات العلاقة (اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، واللجنة الدائمة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع).

وفيما يلي بيان يوضح عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الدائمة وفرق عملها خلال عام ٢٠١٩م:

م	الاجتماعات	عدد الاجتماعات	أهم المواضيع التي تم مناقشتها
١	الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة	٧	متابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ وتاريخ ١٤٤٠/١/١٥هـ.
٢	فريق التقييم المتبادل	١٠	تنفيذ خطة عمل المملكة التي تم تقديمها إلى مجموعة العمل المالي (فاتف).
٣	فريق تقييم المخاطر الوطنية	٥	تعزيز التعاون والتنسيق المحلي بين الجهات المعنية والدولي مع الجهات الخارجية النظيرة.
٤	فريق التطبيقات والتدريب والدراسات	٢٠	إعداد تقرير المتابعة الأول للمملكة وتقديمه إلى مجموعة العمل المالي.
٥	فريق الإحصاءات	١٠	دراسة الحالات العملية وتحديد اتجاهات ومؤشرات عمليات غسل الأموال.
٦	أخرى	٣	جمع وفرز الإحصاءات. تحديد برامج توعية وتدريب الجهات ذات العلاقة. متابعة مشاريع الربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة. زيادة عدد المختصين في الجهات وبناء القدرات والكفاءات. دراسة وتوفير عدد من القضايا لأغراض التقييم.

سادساً – بناء القدرات والتدريب

الملتقى السنوي الحادي عشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال

برعاية محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، نظمت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع الأكاديمية المالية وشركة Refinitiv الملتقى السنوي الحادي عشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال بتاريخ ١٤٤١/٣/٦هـ الموافق ٢٠١٩/١١/٣م، حيث شارك فيه مجموعة من الخبراء وعدد كبير من المعنيين في هذا المجال من القطاعين الخاص والعام. وتم خلال جلساته مناقشة العديد من المحاور المهمة، شملت الموضوعات المرتبطة بالتطورات التنظيمية الدولية، وتنامي الاهتمام العالمي بالتوسع في استخدام التقنيات الحديثة وآثارها. وفي بداية الملتقى، ألقى معالي الأستاذ أيمن بن محمد السياري نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الكلمة الافتتاحية نيابة عن المحافظ، أشار فيها إلى أن التزام المؤسسات المالية في المملكة بالأنظمة والتشريعات التي سنتها الجهات المعنية لتطبيق وتنفيذ المعايير والمتطلبات الدولية ذات العلاقة، يعتبر من أهم العوامل الأساسية لتحقيق استقرار النظام المالي في المملكة، موضحاً الخطوات التي قامت بها المؤسسة في سبيل تعزيز الالتزام، ومبيناً أهمية الجهود التي قامت بها المملكة خلال السنوات الماضية في مكافحة الجرائم المالية وجرائم غسل الأموال، وتتويج تلك الجهود بالحصول على عضوية مجموعة العمل المالي. كما أعلن معاليه إطلاق الحملة الإعلامية التوعوية لمكافحة غسل الأموال من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال تنفيذاً للأهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية.

البرنامج التدريبي للتحقيقات المالية والملاحقات القضائية

انطلاقاً من حرص اللجنة الدائمة على أهمية رفع قدرة وكفاءة العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال، قامت اللجنة بإعداد خطة تدريبية للجهات المعنية تُنفذ على مرحلتين، حيث تضمنت المرحلة الأولى تدريباً على رأس العمل وذلك من خلال تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لعدد من الجهات المعنية بالمكافحة بهدف تقديم الدعم والاستشارة في معالجة قضايا غسل الأموال التي تعمل عليها تلك الجهات وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات والتجارب في هذا الشأن. في حين تضمنت المرحلة الثانية إعداد وتنظيم ورش عمل للجهات المعنية حول كيفية إجراء التحقيقات المالية والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠م) على النحو الآتي:

ورشة عمل عن «التحري المالي في دعم التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال»

نظمت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ورشة عمل حول «التحري المالي في دعم التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال» وذلك يوم الأحد ١٤٤٠/٨/٢هـ الموافق ٢٠١٩/٤/٧م في مدينة الرياض.

وحضر الورشة أكثر من (٦٠) مشاركاً يمثلون عدداً من الجهات المعنية منها: وزارة الداخلية، ورئاسة أمن الدولة، والنيابة العامة، ووزارة العدل، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والهيئة العامة للجمارك، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة والاستثمار، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، إضافة إلى مشاركة ممثلين من أمانة سر اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.

وهدفت الورشة، التي استمرت يومين، إلى تعزيز وتنمية قدرات المشاركين من الجهات المعنية، وإكسابهم المزيد من المهارات الفنية والمهنية التي سيكون لها تأثير مهم في تطوير آليات العمل لدى تلك الجهات والارتقاء بالأعمال والمهام والمسؤوليات التي تقوم بها في هذا المجال، بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الصادرة في هذا الشأن وأفضل الممارسات الدولية.

ورشة عمل عن «التحقيقات المالية في قضايا غسل الأموال والبحث في المصادر المفتوحة، وصياغة طلبات المساعدة القانونية»

نظمت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ورشة عمل حول التحقيقات المالية في قضايا غسل الأموال والبحث في المصادر المفتوحة، وإعداد وصياغة طلبات المساعدات القانونية، وذلك خلال الفترة ٢٤-١٤٤٠/١٢/٢٨هـ الموافق ٢٥-٢٠١٩/٨/٢٩م.

وحضر الورشة أكثر من (٥٠) مشاركاً يمثلون عدداً من الجهات المعنية وهي: وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات)، ورئاسة أمن الدولة (الإدارة العامة للتحريات المالية، والمديرية العامة للمباحث)، والنيابة العامة، ووزارة التجارة والاستثمار، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية في وزارة الداخلية.

وهدفت الورشة إلى تعزيز وتنمية قدرات المشاركين من الجهات المعنية وإكسابهم المهارات اللازمة في كيفية البحث في المصادر المفتوحة عند إجراء التحقيقات في

جرائم غسل الأموال، بالإضافة إلى كيفية إعداد وصياغة طلبات المساعدة القانونية.

ورشة عمل عن «التحقيقات في غسل الأموال المرتبطة بقضايا الاحتيال في مجال المشتريات»

نظمت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ورشة عمل حول التحقيقات في غسل الأموال المرتبطة بقضايا الاحتيال في مجال المشتريات خلال الفترة ١/٣٠-١٤٤١/٢/٤هـ الموافق ٢٠١٩/١٠/٣-٩/٢٩م.

وحضر الورشة أكثر من (٥٠) مشاركاً يمثلون عدداً من الجهات المعنية وهي: وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن العام)، ورئاسة أمن الدولة (الإدارة العامة للتحريات المالية، والمديرية العامة للمباحث)، والنيابة العامة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية في وزارة الداخلية.

وهدفت الورشة إلى رفع قدرات وكفاءة العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال، وإكسابهم المهارات الفنية والمهنية في كيفية استنباط المؤشرات والأدلة اللازمة التي تساعد في إجراء التحقيقات المالية في جرائم غسل الأموال، وكذلك رفع مستوى التعاون الدولي من خلال طلبات المساعدة القانونية سواءً في مرحلة التحقيق أو عند إجراء طلب استرداد عائدات الجريمة.

ورشة عمل بعنوان «غسل الأموال عن طريق التجارة»

نظمت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ورشة عمل بعنوان «غسل الأموال عن طريق التجارة» خلال الفترة ٦-١٤٤١/٣/١٠هـ الموافق ٣-٢٠١٩/١١/٧م.

وشارك في هذه الورشة (٣٤) مشاركاً يمثلون عدداً من الجهات المعنية وهي: وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات)، ورئاسة أمن الدولة (الإدارة العامة للتحريات المالية، والمديرية العامة للمباحث)، والنيابة العامة، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للجمارك، ومؤسسة النقد العربي السعودي، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية في وزارة الداخلية.

وهدفت الورشة إلى مساعدة الجهات المعنية في كيفية استنباط المؤشرات والأدلة اللازمة التي تساعد في إجراء التحقيقات المالية في جرائم غسل الأموال المرتبطة بالتجارة، وكذلك رفع مستوى التعاون الدولي سواءً من خلال طلبات المساعدة القانونية الرسمية، أو من خلال التعاون غير الرسمي الذي يتم بين الجهات النظيرة.

ورشة عمل عن « التحقيق في قضايا غسل الأموال من خلال طرف ثالث»

نظمت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ورشة عمل بعنوان « التحقيق في قضايا غسل الأموال من خلال طرف ثالث» خلال الفترة ١٨-١٤٤١/٤/٢٢هـ الموافق ١٥-٢٠١٩/١٢/١٩م.

شارك في هذه الورشة (٣٢) مشاركاً يمثلون عدداً من الجهات المعنية وهي: وزارة الداخلية (المديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لمكافحة المخدرات)، ورئاسة أمن الدولة (الإدارة العامة للتحريات المالية، والمديرية العامة للمباحث)، والنيابة العامة، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للجمارك، ومؤسسة النقد العربي السعودي، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية في وزارة الداخلية.

وهدفت هذه الورشة إلى رفع قدرات وكفاءة العاملين في الجهات المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال في كيفية إجراء التحقيقات المالية في قضايا غسل الأموال التي تتم من خلال طرف ثالث.

سابعاً – المشاركات الإقليمية والدولية

تعمل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بشكل مستمر بالتعاون مع اللجان الوطنية ذات العلاقة على توحيد الجهود وتمثيل المملكة بشكل مستمر في المحافل الإقليمية والدولية من خلال عضوية المملكة كعضو (عضو مؤسس) في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، وعضوية المملكة في مجموعة العمل المالي (فاتف)، ومتابعة المستجدات والمتطلبات الدولية، وإحاطة الجهات ذات العلاقة بها. وتشارك المملكة في فرق العمل المنبثقة عن المجموعتين، حيث تترأس المملكة فريق التقييم المتبادل المنبثق عن مجموعة المينافاتف، وتشارك في جميع فرق عمل المجموعة بفعالية من خلال تقديم المداخلات وتقديم العروض التي تبرز إجراءات وجهود المملكة وتخدم مصالحها، وفي نفس الوقت تدعم أعمال المجموعة.

وتشارك اللجنة أيضاً في ورش العمل والندوات الدولية والإقليمية بشكل فعال، من خلال تقديم عروض وأوراق عمل لإبراز جهود وإجراءات المملكة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. ومن أبرز تلك المشاركات، ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات التي نظمتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لشرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال ومجموعة العمل المالي لغرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال ومجموعة العمل المالي لوسط أفريقيا لمكافحة غسل الأموال، والتي عُقدت في القاهرة خلال الفترة ٧/٣٠– ٢٠١٩/٨/٢م، حول «استرداد الأصول المتحصلة من جرائم غسل الأموال المتعلقة بجرائم الفساد». كما شاركت اللجنة في ورشة عمل عُقدت في مدينة الرياض خلال شهر سبتمبر ٢٠١٩م، بعنوان «فهم المشرفين لمخاطر تمويل الإرهاب».

كما قامت أمانة سر اللجنة الدائمة بتأهيل عدد من المُقيمين الدوليين للمشاركة في الجولة الرابعة من التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي والجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعمليات المتابعة اللاحقة لها، حيث شاركت في السابق وتشارك حالياً في تقييم عدد من الدول بصفة عضو مقيم أو مراجع (الأردن وموريتانيا وأيسلندا واندونيسيا ومصر).

المصدر: Twitter @fatfnews

ثامناً - التعرف على المؤشرات والأساليب والأنماط والاتجاهات في جرائم غسل الأموال

قامت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بتطوير آلية لمساعدة الجهات المعنية بمكافحة جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال من خلال تحديد المؤشرات والأساليب والأنماط والاتجاهات ذات العلاقة، ومساعدتها في إعداد تقارير التطبيقات الدورية التي تتضمن حالات عملية تتم مباشرتها من قبل تلك الجهات.

وتكمن أهمية التعرف على المؤشرات والأساليب والأنماط والاتجاهات في جرائم غسل الأموال التي تتعرض لها المملكة إلى التعرف على آخر ما استجد في هذا الشأن، وبالتالي اتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية الملائمة لتخفيف مخاطر استغلال الثغرات في عمليات غسل الأموال، وقد تضمنت هذه الآلية عدداً من الجوانب ومنها:

١. تعاريف موحدة للمؤشرات والأساليب والأنماط والاتجاهات.
٢. المعايير التي يتم اختيار الحالات العملية على أساسها.
٣. النقاط الواجب توافرها في الحالات العملية.
٤. آلية تقديم الحالات العملية.

كما اعتمدت اللجنة مؤخراً الاستبيان الخاص بجمع الحالات العملية وذلك لمساعدة الجهات في جمع تلك الحالات بناءً على الآلية التي تم اعتمادها. وتعمل الجهات المعنية حالياً على استكمال رصد المؤشرات والأساليب والأنماط والاتجاهات المرتبطة في غسل الأموال، تمهيداً لقيام تلك الجهات بإصدار تقريرها السنوي.

تاسعاً - الحملة الإعلامية

انطلقت المرحلة الأولى للحملة الإعلامية التوعوية في شأن مخاطر غسل الأموال بتاريخ ١٤٤١/٣/٦هـ الموافق ٢٠١٩/١١/٤م بناء على ما تضمنته الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطة العمل المعدة لتنفيذ تلك الأهداف التي وافق عليها من مجلس الوزراء بالقرار رقم (٤٢) وتاريخ ١٤٤٠/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٨/٩/٢٦م، حيث تضمن الهدف الاستراتيجي الخامس «رفع مستوى الوعي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وتهدف الحملة إلى التوعية والتعريف بجرائم غسل الأموال وأساليبها، والتحذير من الوقوع فيها. كما تضمنت الحملة التعريف بجهود المملكة في مكافحة غسل الأموال ودور اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وأعضائها. وكذلك التوعية بطرق وأساليب غسل الأموال، حيث تم الاعتماد على وسائل إعلامية متعددة لإيصال المادة الإعلامية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع، وقد تم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل التوعوية.

وسيتم خلال المرحلة الثانية توسيع نطاق الحملة لتشمل قنوات إعلامية أخرى متعددة منها أجهزة الصرف الآلي، والرسائل النصية، والبريد الإلكتروني وبعض المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات لعملاء البنوك.

إحصائية بعدد المنشورات الخاصة بالحملة في حسابات التواصل الاجتماعي	
تويتر	٧٦ منشوراً
فيسبوك	٧٦ منشوراً
انستجرام	سبعة منشورات

أمثلة لبعض الرسائل التي نشرت عدة مرات		
الرسائل	رصد الرسائل	
	فيس بوك	تويتر
عمليات غسل الأموال: هي العمليات التي يقوم من خلالها المجرمون بإضفاء صفة المشروعية على المتحصلات المالية الناتجة عن نشاطات إجرامية.	مشاهدة: ٢١٠ إعجاباً : ٧	مشاهدة: ١٢٤٢٣٣ إعجاباً : ٧٤
Money laundering operations are processes by which criminals legitimize the proceeds resulting from criminal activities.		
جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الاقتصاد والمجتمع في أي دولة خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف المعايير المتخذة في مكافحة هذه الجرائم.	مشاهدة: ٥٧٣ إعجاباً : ٦	مشاهدة: ١٠٥١٦٨ إعجاباً : ٦٠
Money laundering offenses pose a serious risk to the economic and social aspects of any state, especially those, which implement weak measures in fighting such crimes.		
قد تؤدي عمليات غسل الأموال في أي دولة إلى انتشار اقتصاد الظل أو التستر التجاري مما ينتج عنه تراجع نمو الاقتصاد الرسمي.	مشاهدة: ٦١٢ إعجاباً : ١٠	مشاهدة: ١٧٧٢٣٢ إعجاباً : ١٠٧
Money laundering operations in any country may lead to the spread of the shadow economy or commercial concealment, resulting into a decline in economic growth.		

أمثلة لبعض الرسائل التي نشرت عدة مرات		
الرسائل	رصد الرسائل	
	فيس بوك	تويتر
الحذر عند طلب شخصٍ ما تحويل مبلغ مالي من حسابك إلى شخص غير معروف بأي حجة كانت، حيث قد يكون هذا الشخص مشتبهاً فيه لدى الأجهزة المعنية.	مشاهدة: ٦٨٣ إعجاباً : ٥	مشاهدة: ١١٧٦٦٢ إعجاباً : ٩٥
Beware when an individual requests a money transfer from your account to someone who is unknown for any reason; this person might be suspected by the authorities.		
تنشأ جريمة غسل الأموال نتيجة للرغبة في إضفاء صفة المشروعية على الأموال التي نتجت عن الجرائم الأصلية، التي تشمل جميع الأفعال المجرَّمة المرتكبة داخل المملكة أو خارجها.	مشاهدة: ٧٩٩ إعجاباً : ٨	مشاهدة: ١٥٧٤٨٠ إعجاباً : ١٣٥
ML crime arises due to the desire to legitimize the funds resulting from predicate crimes, including all criminal acts committed inside or outside the Kingdom.		
احذر من أي طلب يتعلق باستلام أموال نقدية لإيداعها في حسابك بغرض تجزئتها وتحويلها إلى عدة أشخاص، فقد تكون أنت عرضة للعقوبة لاحتمال ضلوعك في عملية غسل أموال.	مشاهدة: ٨٤٧ إعجاباً : ٨	مشاهدة: ١٧٦٠٦٥ إعجاباً : ١٢٧
Beware of any request to receive money in your bank account for the purpose of its fragmentation and transfer to several people, as you might be subject to punishment for a possible involvement in money laundering operations.		
لا تمنح أطرافاً أخرى فرصة لاستغلال الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها لك المؤسسة المالية، إذ إن التهاون في ذلك يساهم في إخفاء المستفيد الحقيقي، ويساعد في تمكين بعض المجرمين من التخفي خلف اسمك في القيام بعملياتهم غير المشروعة.	مشاهدة: ٥٧٢ إعجاباً : ٨	مشاهدة: ١٤٥٧٤٩ إعجاباً : ٧٣
Do not give others an opportunity to exploit products and services provided by your bank where negligence will conceal the actual beneficiary, and enable criminals to hide behind your identity and execute illegal operations.		

أمثلة لبعض الرسائل التي نشرت عدة مرات		
الرسائل	رصد الرسائل	
	فيس بوك	تويتر
يُمنع السعودي المحكوم عليه بعقوبة السجن في جريمة غسل الأموال من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لمدة السجن المحكوم عليه بها.	مشاهدة: ٥٤٨ إعجاباً : ٥	مشاهدة: ١٥١٧٤٢ إعجاباً : ٦٦
A Saudi sentenced to imprisonment for money laundering shall be banned from traveling outside Saudi Arabia for a period equal to the term of imprisonment.		
من الضروري الإفصاح عن المصدر الحقيقي للأموال والغرض الفعلي من العملية عند التعامل مع المؤسسات المالية، حيث إن عدم صحة البيانات قد يعرضك للمساءلة.	مشاهدة: ٧٢٤ إعجاباً : ١٢	مشاهدة: ١٩٢٠٥١ إعجاباً : ١١٨
It is important to disclose the real source of funds and the actual purpose of the transaction when dealing with financial institutions, as incorrect data may expose you to accountability.		
يعاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بغرامة مالية تصل إلى سبعة ملايين ريال وبالسجن لمدة تصل إلى خمس عشرة سنة أو بكلتا العقوبتين وفق ما حددته الأنظمة المرعية.	مشاهدة: ٦٢٥ إعجاباً : ٧	مشاهدة: ١٣٣٧٨٩ إعجاباً : ٩٣
The perpetrator of money laundering shall be punished with a fine of up to seven million riyals and imprisonment for up to fifteen years or both, as prescribed by laws in force.		

التصاميم والمقاطع المرئية

التصاميم

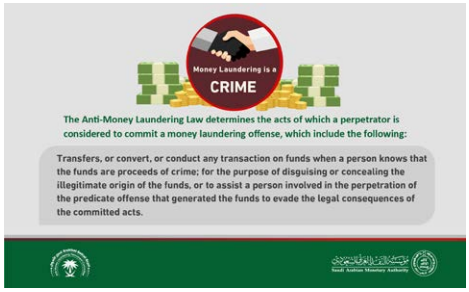

تويتر
مشاهدة: ١٢٧٠٥٦
إعجاباً : ٧١

فيس بوك
مشاهدة: ٢٧٧
إعجاباً : ٦

إنستقرام
مشاهدة: ٨٤٧
إعجاباً : ٢٩

تويتر
مشاهدة: ١١٣٦٩٣

فيس بوك
مشاهدة: ١٦٧

إنستقرام
مشاهدة: ٩٢١

تويتر
مشاهدة: ١٤١٣٦٢
إعجاباً : ٨٢

فيس بوك
مشاهدة: ٣٥٣
إعجاباً : ٧

إنستقرام
مشاهدة: ٩٦٧
إعجاباً : ٢٥

التصاميم والمقاطع المرئية

المقاطع المرئية

تويتر
مشاهدة: ٣٢٣٠٦٧
إعجاباً : ١١٦

فيس بوك
مشاهدة: ٣٩١
إعجاباً : ٦

إنستقرام
مشاهدة: ٩٤٨
إعجاباً : ١٨

تويتر
مشاهدة: ٣٧٦٥٨٧
إعجاباً : ١٢٦

فيس بوك
مشاهدة: ٥٠٥
إعجاباً : ٨

إنستقرام
مشاهدة: ٩٦٧
إعجاباً : ١٥

www.aml.gov.sa